



الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٥١

الخميس، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/75/1)

على مدار الساعة، في جميع أنحاء العالم للمساعدة في إنقاذ حياة الملايين من البشر؛ ومساعدة أكثر من ٨٠ مليون لاجئ ومشرّد؛ وتمكين مليوني امرأة وفتاة من التغلب على مضاعفات الحمل والولادة؛ وتحقيق السلام وحفظه وحماية المدنيين، مع وجود أكثر من ٤٠ بعثة سياسية و ٩٥ ٠٠٠ من أفراد حفظ السلام وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين؛ وتقديم المساعدة الانتخابية إلى ٦٠ بلداً كل عام؛ وحماية حقوق الإنسان، ومساعدة ضحايا التعذيب ومحاسبة الجناة.

لقد احتفلنا في العام الماضي بمرور ٧٥ عاماً على توقيع ميثاق الأمم المتحدة، وفي تلك المناسبة الخاصة، اعترفنا بأشكال مختلفة بالإنجازات العديدة التي حققتها الأمم المتحدة منذ إنشائها. وفي هذا العام، نتطلع إلى مستقبلنا المشترك في سياق التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا، ومن الواضح أن العالم يحتاج إلى المزيد من التعاون العالمي لا إلى تعاون أقل.

ونعلم جميعاً أن الجائحة كشفت عن أوجه الضعف القائمة في نظمنا الاجتماعية والاقتصادية والصحية العالمية والوطنية، فضلاً عن التفاوتات الواسعة النطاق داخل البلدان وفيما بينها، مما أدى إلى تفاقم

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع الممثلين على حضورهم هذه الجلسة اليوم. هذه هي المرة الثانية فقط التي تعقد فيها هذه المناقشة بشأن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/75/1) في بداية العام الجديد بدلاً من تشرين الأول/أكتوبر. يتيح هذا الإصلاح للدول الأعضاء وقتاً كافياً للتفكير في التقرير، ويتيح للأمين العام الفرصة لعرض أولوياته لعام ٢٠٢١.

وأود أن أشكر الأمين العام مقدماً على عرضه. وأعلم أن الأعضاء يتطلعون بشكل خاص إلى هذا التواصل مع الأمين العام للاستماع إلى تقييماته للسنة الصعبة التي انتهت للتو، فضلاً عن وجهات نظره وأولوياته لعام ٢٠٢١.

وأود أيضاً باسم الدول الأعضاء أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل الذي يشرح بالتفصيل ما تقوم به منظمنا يوماً بعد يوم،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (Room U-0506، Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وعاد الفقر المدقع إلى مستويات لم تُر منذ أجيال، وما انفكت مظاهر عدم المساواة تزداد والجوع آخذ في الارتفاع من جديد.

وما فتئت مظاهر الهشاشة على الصعيد العالمي تتكشف.

لقد أعلننا الحرب على الطبيعة، وها هي الطبيعة تعلن علينا الحرب بدورها. وما زالت أزمة المناخ تستعر. وفي السنة الماضية، سببت الكوارث الطبيعية أضراراً بلغت قيمتها ٢١٠ بلايين دولار - أما تكلفتها البشرية فلا تعد ولا تحصى. والتنوع البيولوجي ينهار.

وفي الوقت ذاته، تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى تقويض جهودنا الجماعية في سبيل إحلال السلام. وتتصاعد الاحتياجات الإنسانية. وبلغ النزوح القسري مستويات قياسية العام الماضي. وحتى خطر انتشار الأسلحة النووية والكيميائية بات يزداد.

وتواجه حقوق الإنسان ردة فعل عنيفة. ويزدهر خطاب الكراهية. وأدى السلوك غير القانوني في الفضاء الإلكتروني إلى إيجاد مضمار جديد لانتشار الجريمة والعنف والمعلومات المضللة والاضطرابات. وأضررت جائحة كوفيد-١٩ إضراراً شديداً بالنساء والفتيات في العالم.

لقد جلب لنا عام ٢٠٢٠ مآسي وأخطاراً. ويجب أن يكون عام ٢٠٢١ هو عام التغيير ووضع العالم على المسار الصحيح. وعلينا أن ننقل من الموت إلى الصحة، ومن الكارثة إلى إعادة الإعمار، ومن اليأس إلى الأمل، ومن العمل كالمعتاد إلى التحول.

وقد أصبحت أهداف التنمية المستدامة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأن الأوان لضمان رفاه الناس وسلامة الاقتصادات والمجتمعات والكوكب. وهذا ممكن، لذا فلنتكاتف على تحقيقه.

إن أولى أولوياتنا لعام ٢٠٢١ هي التصدي لجائحة كوفيد-١٩. واللقاحات هي أول اختبار أخلاقي كبير نواجهه. ومن الواجب أن تعتبر منافع عامة عالمية - أي لقاحات للناس كافة - وتكون متوفرة ومتاحة بتكلفة في متناول الجميع.

فمرفق كوفاكس يحتاج عاجلاً إلى مزيد من الموارد لشراء جرعات اللقاحات وتسليمها إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل،

التحديات المعقدة التي نواجهها في المجالات الاقتصادية والإنسانية والأمنية وحقوق الإنسان. تتطلب تلك التحديات استجابة أكثر فعالية واتساقاً وفي أوانها من جانب منظومة الأمم المتحدة الأوسع.

وخلال هذه الأوقات العصيبة، تواصل الجمعية العامة العمل والريادة بوصفها المنتدى السياسي الرئيسي في العالم، دعماً لجهود الدول الأعضاء. ومنذ بداية الدورة، ووفقاً للممارسة المتبعة، عقدنا اجتماعات تتسبب منتظمة مع الأمين العام ورئيسي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن بهدف تحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، من أجل كسر التقوقع وجمع أركان منظمتنا معاً والاستجابة بشكل أفضل لتحدياتنا الجماعية وتنفيذ الولايات المنوطة بنا.

وفيما يتعلق بالجمعية العامة، فإنني على استعداد لمواصلة العمل مع أعضاء الأمم المتحدة والأمين العام لتعزيز الجهود الرامية إلى تنشيط تعددية الأطراف، وتنفيذ برنامج الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه، وتعزيز الأمم المتحدة عن طريق معالجة الصعوبات المالية، وتحسين فعاليتها ومساءلتها، من أجل جعل المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة حقيقة واقعة.

وقبل المضي قدماً، كما ذكرت في رسالتي المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير، سيدلي الأمين العام ببيان لإحاطتنا بأولوياته لعام ٢٠٢١، وبعد ذلك ستُعقد الجلسة الرسمية لعقد جلسة غير رسمية للاستماع إلى التعليقات والأسئلة.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): لقد كان عام ٢٠٢٠ عاماً رهيباً في كافة أنحاء العالم - عام موت وكوارث ويأس. لقد عاثت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) فساداً في كل بلد وأضررت بكل اقتصاد. وفقدنا مليوني شخص، منهم أفراد أعزاء من أسرة الأمم المتحدة.

وما زالت الخسائر البشرية تتضاعف. وما زالت التكاليف الاقتصادية تتصاعد: فبلغ عدد فرص العمل المفقودة ٥٠٠ مليون،

أن نستمر في اتخاذ الخطوات المثبتة علمياً التي تحدّ من انتقال العدوى: ارتداء الكمامات والتباعد الجسدي وغسل اليدين. فالقضاء على كوفيد-١٩ أمر ممكن. ويجب علينا أن نتكاتف لتحقيق ذلك.

ثانياً، لا يمكن للعالم أن يتعافى من الفيروس إذا كانت الاقتصادات تواجه خطر الموت. فمن الواجب الشروع في جهود التعافي بطريقة مستدامة لا يستثني منها أحد. فينتعين علينا ضخ استثمارات كبيرة في النظم الصحية في كل مكان - بتوفير التغطية الصحية للجميع، ورعاية الصحة العقلية، والحماية الاجتماعية، والعمل اللائق، وعودة الأطفال بأمان إلى المدارس.

لقد نضب ما كانت تحصل عليه البلدان النامية من التحويلات والعائدات السياحية وإيرادات السلع الأساسية. وتقوم البلدان الأكثر ثراء بتنفيذ خطط للإنعاش والتحفيز بقيمة تبلغ تريليونات الدولارات. في حين لم تتمكن أفقر البلدان إلا من إنفاق حوالي نسبة ٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

فالتعافي يجب أن يكون شاملاً للجميع. وينبغي ألا يُجبر أي بلد على الاختيار بين توفير الخدمات الأساسية وبين خدمة ديونه.

وقد أبرز الاجتماعان الرفيعا المستوى اللذان عقدتهما العام الماضي مع رئيسي وزراء جامايكا وكندا الحاجة الملحة إلى تحقيق زيادة كبيرة في الدعم المالي. ويشمل ذلك توسيع نطاق مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون، وتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل التي تحتاج إليه، وزيادة موارد المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وتوفير حصة جديدة من حقوق السحب الخاصة لصالح البلدان النامية، وإعادة تخصيص طوعي لحقوق السحب الخاصة غير المستخدمة، لأن السيولة أمر حاسم لمنع التخلف عن سداد الديون.

ويجب أن يكون التعافي مستداماً أيضاً - باستعمال الطاقة المتجددة وإقامة بنى تحتية مراعية للاعتبارات البيئية وقادرة على الصمود. وإلا فإننا سنظل حبيسي ممارسات ضارة لعقود قادمة.

ومواصلة جهود البحث والتطوير المتسمة بأهمية بالغة. وأتوجه بالشكر إلى البلدان والمنظمات التي تدعم المرفق وإلى قيادة منظمة الصحة العالمية. وأرحب بالمشاركة الجديدة لكبرى البلدان المتقدمة النمو. ولكن العالم مقصّر في بلوغ هذه الغاية. فاللقاحات قد وصلت بسرعة إلى قلة من البلدان، في حين لم يحصل أفقر البلدان منها على شيء. وإذا كان العلم قد حقق النجاح، فإن التضامن ما زال ضعيفاً. ومع أن الحكومات تتحمل مسؤولية حماية سكانها، فلا يمكن القضاء على كوفيد-١٩ في كل بلد على حدة بمعزل عن سائر البلدان.

وإذا سُمح للفيروس بالانتشار كالنار في الهشيم في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، فستطراً عليه طفرات حتماً - وهو يتعرض فعلاً لطفرات - وسيصبح معدياً أكثر وأشد فتكاً، وسيصبح في نهاية المطاف أكثر مقاومة للقاحات ومستعداً للعودة لابتلاء النصف الشمالي من الكرة الأرضية.

وعلاوة على ذلك، خلصت دراسات أُعدت في الآونة الأخيرة إلى أن تكديس اللقاحات قد يكلف الاقتصاد العالمي مبلغاً يصل إلى ٩,٢ تريليونات دولار، وأن أغنى البلدان ستتحمل حوالي نصف هذه الخسارة. ويعادل هذا الرقم أكثر من ٣٤٠ مرة حجم النقص في التمويل البالغ ٢٧ بليون دولار لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩. وفي عالم منقسم بين من يملكون اللقاح ومن لا يملكونه، ليس هناك سوى منتصر وحيد ألا وهو الفيروس نفسه.

إنني اليوم أدعو إلى اتخاذ ست خطوات محددة: إعطاء الأولوية للعاملين في مجال الرعاية الصحية وأولئك الأكثر عرضة للخطر في كل مكان؛ وحماية النظم الصحية من الانهيار في أفقر البلدان؛ وكفالة ما يكفي من الإمدادات وتوزيعها بشكل عادل، بما في ذلك من خلال قيام الشركات المصنعة بإعطاء الأولوية للإمدادات المقدمة لمرفق كوفاكس؛ وتقاسم الفائض من الجرعات مع مرفق كوفاكس؛ وتوفير التراخيص على نطاق واسع لتكثيف صنع اللقاحات؛ وتعزيز الثقة في اللقاحات.

وتهدف مبادرة التحقق التي اتخذناها إلى محاربة جائحة المعلومات المغلوطة، ولكن لا يوجد دواء ناجع واحد في مواجهة الجائحة. ويجب

الأطراف أن تزيد حصة تمويل إجراءات التكيف من ٢٠ في المائة لتصل إلى ٥٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٢٤.

رابعاً، الوفاء بجميع الالتزامات المالية. يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تقي بتعهداتها بتعبئة ١٠٠ مليار دولار سنوياً للإجراءات المناخية في البلدان النامية، لكن ذلك لم يحدث بعد. ويجب أن يشمل ذلك رسملة الصندوق الأخضر للمناخ بشكل كامل.

وينبغي لجميع المصارف الإنمائية مواءمة حافزاتها المالية مع مقتضيات اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٢٤، وأن تساعد على تعبئة التمويل والاستثمار الخاصين من خلال الضمانات والشراكات. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحويل المليارات من التدفقات المالية. ويضطلع ائتلاف مالكي استثمارات الأصول الصغرى الانبعاثات الذي تيسره الأمم المتحدة والتحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة بدورين حاسمين في تلك الجهود.

خامساً، يجب أن نعتمد سياسات تحويلية. لقد حان الوقت لتحديد تكلفة الكربون، ووقف بناء محطات جديدة لتوليد الطاقة بالفحم، والتخلص التدريجي من الفحم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحلول عام ٢٠٣٠، وفي جميع الأماكن الأخرى بحلول عام ٢٠٤٠، والتخلص التدريجي من تمويل الوقود الأحفوري، بدءاً من تمويل الفحم من الخارج، وإنهاء الإعانات المقدمة للوقود الأحفوري، ونقل العبء الضريبي من الدخل إلى الكربون، ومن دافعي الضرائب إلى الملوثين، وإضفاء طابع إلزامية على تقديم إقرارات عن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، وإدماج تحديد أثر انبعاثات الكربون في جميع السياسات والقرارات الاقتصادية والمالية، وأخيراً وضع خطط انتقالية عادلة وتمويلها وتنفيذها.

من الواجب علينا التضامن بشكل خاص مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في العالم. إن بعضها يواجه خطراً وجودياً - إذ قد تختفي أراضيها في أثناء حياتنا. ويجب ألا نسمح أبداً بأن تُضطرب أي دولة عضو إلى أن تطوي عَلمها بسبب مشكلة نملك القدرة على حلها.

إن خطة عام ٢٠٣٠ هي التي تدل على الطريق الذي يجب أن نسلكه. وتحقيق تعافٍ مستدام وشامل للجميع أمر ممكن. ويجب علينا أن نتكاتف لتحقيق ذلك.

لذلك يجب أن تكون أولويتنا الثالثة هي تحقيق المصالحة مع الطبيعة. وسيكون عام ٢٠٢١ حاسماً بالنسبة للمناخ والتنوع البيولوجي. ففي الشهر الماضي، ناشدت جميع الدول الأعضاء إعلان حالة الطوارئ المناخية في بلدانها. واليوم، أناشد المجتمع الدولي بلوغ خمسة معالم رئيسية بحلول موعد المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر.

أولاً، ينبغي أن نمضي في إقامة تحالف عالمي حقاً من أجل تحديد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٥٠.

ويمثل التحالف حالياً ٧٠ في المائة من الاقتصاد العالمي و ٦٥ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم. فلنعمل في العام المقبل على ضمان أن يغطي التحالف ٩٠ في المائة على الأقل من الانبعاثات.

ويجب على بلدان مجموعة العشرين والدول الرئيسية المسببة للانبعاثات أن تأخذ زمام المبادرة. وأناشد كل مدينة وكل شركة وكل مؤسسة مالية اعتماد خرائط طريق محددة تتضمن محطات إنجاز متوسطة محددة بوضوح للوصول إلى تحديد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. ويجب أن تحذو الحذو نفسه القطاعات الرئيسية من قبيل قطاعات النقل البحري والطيران والصناعة والزراعة.

ثانياً، يتعين على الحكومات أن تقدم مساهمات محددة وطنياً لخفض الانبعاثات العالمية بنسبة ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستويات عام ٢٠١٠.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تحقيق طفرة في مجال التكيف، الذي لا يمكن أن يكون العنصر المنسي في مجال الإجراءات المتعلقة بالمناخ. فينبغي للجهات المانحة والمصارف الإنمائية المتعددة

وما زلت أدعو إلى عقد اجتماعي جديد داخل البلدان يضمن لجميع الناس مستقبلاً مشرقاً ويوفر لهم الحماية. ولا بد أن يكون التعليم والتكنولوجيا الرقمية عاملَي التمكين وتحقيق المساواة بامتياز. وسيكون إصلاح أسواق العمل وبذل جهود دؤوبة لمكافحة الفساد والملاذات الضريبية وغسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة أمرين بالغي الأهمية.

ويجب على المجتمعات أن تُحوّل مجال الرعاية. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل شريان الحياة. لقد حان الوقت لتصحيح أخطاء الماضي وجبر المظالم الممنهجة المرتكبة في عصرنا. ويمكن الوفاء بالوعد الذي قطعناه بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ويجب علينا أن نتكاتف لتحقيق ذلك.

(تكلم بالفرنسية)

إن حقوق الإنسان تتعرض للهجوم. يجب أن تتمثل أولويتنا الخامسة في عكس ذلك المسار. فقبل الجائحة بوقت طويل، كانت حقوق الإنسان لتعديات خطيرة بشكل متزايد. وكانت سيادة القانون معرضة للخطر بسبب هشاشة نظم العدالة. وقوضت النظم السياسية القمعية الحريات الأساسية. ولم تكن هنالك مساءلة تذكر على الجرائم الفظيعة. وواجهت النساء والفتيات وأفراد الأقليات والمثليين ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين أعمال التمييز والعنف بشكل مستمر.

والواقع أن ندائي للعمل من أجل حقوق الإنسان، واستراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية وخطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية كلها صدرت قبل جائحة كوفيد-١٩. أما اليوم، فقد تسببت الجائحة في اندلاع أزمة جديدة في مجال حقوق الإنسان. فقد انتشر خطاب الكراهية. واستغلت عدة دول إجراءات الإغلاق العام للحد من الحيز المدني ومن عمل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويؤثر المرض تأثيراً غير متناسب في الأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة ومن يعيشون على هامش المجتمع.

وسيكون الاجتماع السادس والعشرون لمؤتمر الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر لحظة الحسم بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالمناخ. وسيوفر الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي فرصة لوقف أزمة الانقراض من خلال وضع إطار جديد للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠. وعلينا ألا ننسى أن ٧٥ في المائة من الأمراض المعدية الجديدة والناشئة عند البشر مصدرها حيواني.

وسيقترح الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة هذا العام حلولاً للتحويل إلى مصادر الطاقة المتجددة وتوسيع نطاق الحصول على الطاقة. وإن نستعد لانعقاد مؤتمر المحيطات في البرتغال، يجب على العالم أن يعجل بالعمل على وقف الصيد المفرط، والحد من التلوث بشكل كبير - بما في ذلك المواد البلاستيكية - وتعزيز الاقتصاد الأزرق. ويمكن أن يؤدي مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية والمؤتمر العالمي المعني بالنقل المستدام إلى تحويل هذين القطاعين الحيويين.

وسيكون عام ٢٠٢١ أيضاً عاماً حاسماً في النهوض بالخطوة الحضرية الجديدة، والأهم من ذلك، في مدننا. فالمصالحة مع الطبيعة أمر ممكن. ويجب علينا أن نتكاتف لتحقيق ذلك.

تتمثل أولويتنا الرابعة في التصدي لوباء الفقر وعدم المساواة. إذ يعاني أكثر من ٧٠ في المائة من سكان العالم من تزايد مظاهر التفاوت في الثروة. ولكن الثروة ليست هي المقياس الوحيد. ففرص الناس في الحياة ترتفع بنوع الجنس والعرق والانتماء الأسري والإثني وبما إذا كانت لديهم إعاقة أم لا، وبغير ذلك من العوامل. فهذه المظالم يغذي بعضها بعضاً، وتؤدي بالناس إلى فقدان ثقتهم في الحكومات والمؤسسات، وتنتقل آثارها إلى الأجيال اللاحقة.

وقد زادت الجائحة الأوضاع سوءاً. إذ نرى ذلك في ارتفاع عدد الأشخاص الذين وقعوا ضحية كوفيد-١٩ من بين الضعفاء والمهمشين. وقد خلص التقرير الذي نشرته منظمة أوكسفام هذا الأسبوع إلى أن الزيادة في ثروة أغنى عشرة رجال في العالم خلال الأزمة وحدها تكفي لتقادي وقوع أي شخص في براثن الفقر بسبب الفيروس، ولدفع تكاليف اللقاحات ضد كوفيد-١٩ للجميع.

(تكلم بالإنكليزية)

يجب أن تكون أولويتنا السابعة لهذا العام هي رَأْب التصدعات الجيوسياسية وإيجاد أرضية مشتركة.

ولمعالجة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، والتي تُكَدَّر العالم اليوم، فإننا نحتاج إلى إيجاد جسر للعودة إلى المنطق السليم. إننا بحاجة إلى مجلس أمن موحد، نحتاج إلى تفادي حدوث صدع كبير من شأنه أن يقسم العالم إلى شقيين - ولنعمل بدلا من ذلك على الحفاظ على اقتصاد عالمي واحد، وعلى شبكة إنترنت واحدة آمنة ومفتوحة، وعلى الأمن الإلكتروني، وعلى احترام القانون الدولي والقواعد التي يتفق عليها الجميع ويلتزمون بها. وأي خلل في العلاقات بين القوى الكبرى يفسح المجال أمام المخربين، ويتسبب المفسدون في نشوب النزاعات وإطالة أمدھا. ولا يمكننا حل مشاكلنا الكبرى عندما تكون قوانا الكبرى على خلاف.

وفي الأسابيع الأولى من انتشار الجائحة، دعوت إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي للتركيز على العدو الذي تواجهه جميع البلدان. وقد شهدنا بعض العلامات المشجعة، ونُفِخت الروح من جديد في عمليات سلام متعثرة. وعمليات وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية لا تزال صامدة إلى حد ما في عدد من الأماكن، من ليبيا إلى أوكرانيا، ومن سوريا إلى السودان، ومن ناغورنو كاراباخ إلى جنوب السودان. ولكن في أماكن أخرى، لا يزال القتال مستمرا، بل اندلعت نزاعات جديدة.

ففي اليمن، التي تقف على شفا المجاعة، أكرر دعوتي إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أنحاء البلد كافة، وتنفيذ تدابير اقتصادية وإنسانية لبناء الثقة، واستئناف عملية سياسية شاملة للجميع. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أُدين العنف المتصاعد الذي تمارسه الجماعات المسلحة وأدعو السلطات المنتخبة حديثا إلى مواصلة الحوار السلمي والشامل وتحقيق المصالحة الوطنية. وفي مالي، تتواصل الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة، وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف عبر المجتمعات المحلية، في سياق جهود شاقة ترمي

وأرحب بالزخم الجديد في الكفاح من أجل العدالة العرقية الذي نشهده في جميع أنحاء العالم اليوم. فلا يزال التفاوت العرقي متغلغلا في المؤسسات والهيكل الاجتماعي وحياتنا اليومية. ويجب علينا جميعا أن ننهض في وجه تصاعد النازية الجديدة ونظرية تفوق العرق الأبيض. ولن تحيد الأمم المتحدة أبدا عن التزامها بمكافحة العنصرية والتمييز. فلا مكان للعنصرية داخل منظمتنا - وسنواصل بذل ما في وسعنا من أجل استئصالها. إن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها على أكمل وجه أمر ممكن. ويمكننا معا أن نحقق ذلك.

والأولوية السادسة هي تحقيق المساواة بين الجنسين، التي ربما تكون أكبر تحدٍ لحقوق الإنسان على الإطلاق. وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 ما قد تم تجاهله في معظم الأحيان. فالنساء عاملات أساسيات يدعمن الآخرين. ومع ذلك، فقد عانت المرأة من فقدان الوظائف بقدر أكبر، ودُفِعت إلى دائرة الفقر بأعداد أكبر. كما أدت الجائحة إلى انتشار جائحة موازية من العنف ضد المرأة، بدءا من العنف المنزلي وعلى الإنترنت، وحتى زيادة زواج الأطفال والاستغلال الجنسي.

وفي الوقت نفسه، أظهرت النساء في تعاملهن مع الجائحة دورهن القيادي. وقد تمكنت القيادات النسائية من إبقاء معدلات الانتشار أقل من نسبتها بين الرجال، ووضعت بلدانهن على طريق التعافي. وقائمة الآثار التحويلية عندما تشارك المرأة على قدم المساواة طويلة وتتزايد - فثمة المزيد من الاستثمار في الحماية الاجتماعية، والحوكمة القائمة على الشفافية، وعمليات السلام الأكثر استدامة.

فقيادة المرأة وتمثيلها على قدم المساواة هما عاملان أساسيان للتغيير الذي نحتاجه. لقد حان الوقت لتغيير الهياكل القديمة والتخلي عن النماذج القديمة. ولا يعمل الاقتصاد الرسمي من دون الدعم الذي توفره أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة. ويمكن للاستثمار في اقتصاد الرعاية أن يحفز النمو الاقتصادي ويساعد على التعافي من الجائحة. وقد حان الوقت لاتخاذ تدابير أكثر طموحا ومحددة الأهداف لإنهاء النهج والمواقف التي تحرم المرأة من حقوقها والتوقف عن إجراء تعديلات هامشية. إن المساواة بين الجنسين يمكن تحقيقها. ويمكننا معا أن نجعلها واقعا.

الأول. إن تحقيق الوحدة والسلام أمر ممكن. علينا أن نتكاتف في العمل على تحقيقهما.

(تكلم بالفرنسية)

والأولوية الثامنة هي إعادة بناء نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، الذي يتأكل بشدة. ففي يوم الجمعة الماضي، دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. وأدعو جميع الدول إلى دعم أهداف المعاهدة. وعلى الرغم من ذلك التطور، ينبغي لنا جميعاً أن نشعر بالجزع إزاء تدهور العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وأحث تلك الدول على إيجاد أرضية مشتركة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هذا العام.

وأرحب بقرار الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تمديد معاهدة "ستارت الجديدة" لفترة تمديد قصوى قدرها خمس سنوات، مما يترك متسعاً من الوقت للتفاوض بشأن مزيد من التخفيضات. ومن الممكن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومما يمكننا أن نحقق ذلك.

ويتمثل الأولوية التاسعة في اغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية، مع توفير الحماية من أخطارها المتزايدة. وخلال الجائحة، مكنت التكنولوجيا الرقمية المجتمعات من الاضطلاع بمهامها وحافظت على تواصل الناس. ولكن الجائحة أبرزت أيضاً وجود فجوة شاسعة في إمكانية الاستفادة من تلك الأدوات، بما في ذلك التفاوتات الهائلة بين الجنسين. ولا تزال الفجوة الرقمية قائمة ولم يتم سدها. وهدفنا هو أن نتاح للناس في كل مكان إمكانية الدخول إلى الإنترنت بأسعار معقولة وعلى نحو مجدٍ وآمن بحلول عام ٢٠٣٠، وأن تكون جميع المدارس موصلة بشبكة الإنترنت بأسرع ما يمكن.

ونحن بحاجة إلى تعزيز الأمن المعلوماتي وتشجيع السلوك المسؤول في ذلك المجال. نحن بحاجة إلى تحقيق "وقف إطلاق النار" في الفضاء الإلكتروني، خاصة لوقف الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية. علينا أن نعالج مشكلة انتشار الكراهية والاستغلال والمعلومات المضللة على الإنترنت.

إلى استعادة النظام الدستوري وتنفيذ اتفاق السلام. وفي أفغانستان، يستمر العنف بلا هوادة، حتى وإن بشرت مفاوضات السلام بإمكانية إنهاء عقود من النزاع.

ولا يوجد حل عسكري لأي من تلك الحالات. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى ممارسة الضغط على جميع الأطراف ذات الصلة لإنهاء تلك الحروب العنيفة. ويواصل وسطاء الأمم المتحدة وبعثاتها السياسية استكشاف كل فرصة سانحة.

ويجب أن يكون عام ٢٠٢١ هو العام الذي نستأنف فيه عملية السلام في الشرق الأوسط ونهيئ الظروف لحل الدولتين.

وفي منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق، نشهد زيادة في أعمال الإرهاب في غياب وجود ترتيبات أمنية فعالة، وعدم كفاية القدرة على معالجة الأسباب الجذرية الاقتصادية والمناخية والاجتماعية.

وقد حان الوقت للاعتراف بضرورة أن تتلقى عمليات إنفاذ السلام ومكافحة الإرهاب الأفريقية ولاية من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتمويلاً كافياً يمكن التنبؤ به، بما في ذلك الاشتراكات المقررة.

وعملياتنا لحفظ السلام تلتزم التزاماً كاملاً بحماية المدنيين في حالات عدم الاستقرار وتقدم دعماً حيوياً لعمليات السلام. ولكنها تعمل على نحو متزايد في مناطق لا يوجد فيها سلام يُحفظ. وقد قُتل بالفعل هذا العام تسعة من حفظة السلام في حوادث عدائية.

ويجب أن نكفل تزويد كل بعثة من بعثات حفظ السلام وكل فرد من حفظة السلام بالموارد والمعدات الكاملة اللازمة لأداء واجباتهم. وسنواصل تنفيذ الإصلاحات في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

إننا بحاجة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، ولكن يجب علينا أيضاً أن نكثف جهودنا لمنع حدوث الأزمات في المقام

للهوض بجدول أعمالنا المشترك. وقد شرعت في عملية تفكير عميق، استنادا إلى المشاورات العالمية التي جرت في العام الماضي بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء للأمم المتحدة. ومن الواضح أن التحديات المقبلة تتطلب تعددية تتسم بالمزيد من الشمول والمزيد من التواصل.

كما دعوت إلى إبرام اتفاق عالمي جديد بين البلدان لكفالة تقاسم السلطة والمنافع والفرص على نطاق أوسع وأكثر إنصافا. وتستحق البلدان النامية أن يكون لها صوت أكبر في عملية صنع القرار على الصعيد العالمي. ويجب أن يكون الشباب أيضاً على الطاولة - كمصممين لمستقبلهم، وليس كمتلقين لقرارات المسنين الذين - لنقل بصراحة - قد خذلهم في جوانب رئيسية عديدة. وينبغي النظر إلى تقريرتي المقدم في أيلول/سبتمبر على أنه بداية لهذا الإنقاذ. ومن الممكن تعزيز الحوكمة العالمية من أجل توفير المنافع العامة العالمية. ويمكننا معا أن نحقق ذلك.

وبدعم من الدول الأعضاء، اتخذنا خطوات هامة لتعزيز أمننا المتحدة. وكانت الجائحة أول اختبار رئيسي لتلك الإصلاحات. وأنا ممتن لملاحظات الأعضاء التي تشير إلى أن هذه التغييرات قد حسنت عملنا. وأنا ملتزم تماما بمواصلة تلك الجهود. وقد أُتيحت لنا الفرصة في أسوأ هيئة ممكنة. ولكن الأزمة تقضي إلى التغيير. ويمكننا أن ننقل من عام رهيب إلى عام مليء بالإمكانات - عام حافل بالفرص ومفعم بالأمل. يمكننا بناء العالم الذي نصبو إليه. ويجب علينا التكاتف لتحقيقه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وكما ذكر آنفا، سأعلق الجلسة لعقد جلسة غير رسمية من أجل تخصيص جزء للأسئلة والأجوبة. ومن ثم ستستأنف الجلسة الرسمية لكي تدلي الوفود ببياناتها في إطار البند ١١٥ من جدول الأعمال.

لُقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٥/١٥

نحن بحاجة إلى معالجة مسألة استخدام بياناتنا. صحيح أن الكثير من المعلومات التي نجعلها تستخدم لأغراض إيجابية. ولكن ثمة مطالب متزايدة بأن يكون لنا جميعا رأي في كيفية استخدام البيانات، بما في ذلك التأثير على سلوكنا والسيطرة عليه. وهناك أيضاً انزعاج متزايد بشأن الكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تستغل البيانات لانتهاك حقوق الإنسان الواجبة للأفراد أو الفئات التي تعاني من الحرمان. ويجب أن نجتمع كل أصحاب المصلحة للنظر في هذه الممارسات ونماذج الاستغلال، وإيجاد طريق للمضي قدماً على نحو لا ينتهك الخصوصية ولا الكرامة.

وفي ذلك الصدد، يجب أن نواصل الجهود التي بذلت مع جميع أصحاب المصلحة لتحديد المعايير الدولية والأنظمة الضريبية المناسبة. إن التطور السريع للذكاء الاصطناعي يجعل مسألة إدارة البيانات أكثر إلحاحا. ويبشر الذكاء الاصطناعي بالكثير، لكن البيانات المتحيزة يمكن أن تؤدي إلى تحيزات خطيرة في التطبيقات. ويجب أن تظل السيطرة بأيدي البشر.

وأواصل الدعوة إلى حظر الأسلحة الفتاكة الذاتية التحكم. وقد أطلقت في العام الماضي خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي. وفي العام المقبل، سأواصل بذل قصارى جهدي لتنفيذها، بما في ذلك من خلال تعزيز منتدى إدارة الإنترنت. وأرحب باعتراف رئيس الجمعية العامة بتنظيم مناقشة بشأن التعاون الرقمي في نيسان/أبريل. ومن الممكن أن يكون ثمة مستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن. ويمكننا معا أن نجعله واقعا.

(تكلم بالإنكليزية)

ويجب أن تكون الأولوية العاشرة هي إنقاذ القرن الحادي والعشرين. إن إدارتنا للمشاعات العالمية بحاجة إلى تعزيز وإعادة تصور، ولا يشمل ذلك الصحة العامة فحسب، بل أيضا السلام والبيئة الطبيعية. وقد أدركت الجمعية العامة الطابع المحوري لهذه اللحظة.

وفي الإعلان المتعلق بإحياء الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة (القرار ١/٧٥)، دعتني الدول الأعضاء إلى تقديم توصيات